

تحقيق

دينر مشنتف

شعبة التعاون العسكري المدني في الأمن العام
الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل

خطت شعبة التعاون العسكري المدني في مكتب شؤون التخطيط والتطوير في المديرية العامة للأمن العام، اواخر العام الماضي، خطواتها الأولى ضمن الخطة التطويرية التي اطلقتها قبل سبع سنوات. رافقت مرحلة التأسيس دورات تدريبية لعناصرها حول كيفية حل النزاعات قبل تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني

سعيًا وراء انعاش المجتمعات الفقيرة المهمشة، تلقت شعبة التعاون العسكري المدني في المديرية العامة للأمن العام دعماً من الاتحاد الأوروبي، ومن شركة aktes، لتنفيذ مشاريعها في القرى النائية التي تم اختيارها.

اهمية هذه الشراكة وتفعيلها مع المجتمع المدني، دفعت رئيس شعبة التعاون العسكري المدني الرائد انطوان خوري، بناء على توجيهات المدير العام اللواء عباس ابراهيم، الى تنظيم دورات تدريبية لعناصر الشعبة كي تكون لديهم مميزات خاصة في مهمتهم الجديدة التي ستعيد الى الأمن العام حضوره في المجتمع.

في حوار مع "الأمن العام"، تحدث الرائد خوري عن اهمية هذا العمل مع الاطفال وجيل الشباب نواة بناء الدولة ومستقبل الوطن.

■ اقامت شعبة التعاون العسكري المدني دورات تدريبية في الفترة الاخيرة حول كيفية حل النزاعات. إلى اي اسس علمية استندتم؟

□ استندنا الى عمل هذه الشعبة التي تأسست في العام الماضي كي يكون لدى عسكرييها مميزات خاصة للقيام بالمهام الملقاة على عاتقهم. وهي تفعيل الشراكة بين عناصر الأمن العام والمجتمع المدني من طريق اقامة نشاطات مشتركة او اطلاق مشاريع ائمانية واجتماعية،

شرط ان تمر هذه المشاريع عبر شركة aktes المكلفة من الاتحاد الأوروبي تأمين تمويل خارجي بهدف انفاقه على مشاريع في قرى محددة في لبنان انتقتها الشركة. وقع الاختيار على القرى الحدودية الجنوبية الفقيرة المهمشة كي نتولى،

كأمن عام، تنفيذ المشاريع بعد القيام بدراسة المشكلات التي يعاني منها ابناء هذه القرى. دورنا في هذا المجال يقتصر على العامل التنفيذي فقط، لا المالي اطلاقاً.

■ اي قرى بالتحديد تم اختيارها؟

□ من صلب عمل الشعبة ايجاد الحلول لمشكلات القرى التي تم انتقاؤها لتنفيذ مشاريع ائمانية واجتماعية فيها، الامر الذي اقتضى اقامة دورات تدريبية لعناصرها اشرف عليها المستشار الأمني البريطاني المحقق السابق في شرطة سكوتلاند يارد سيمون اوبراين المكلف هذه المهمة من شركة aktes. تمحورت هذه الدورات حول تحديد المشكلات في هذه القرى، والصعوبات التي تواجهها لاسيما بينهم والادارات الرسمية، وذلك بالقيام بدراسة حول اسباب نشوء هذه المشكلات سعياً وراء ايجاد حلول لها. خرجنا بخلاصة تقول لا يكون الحل الا بالحوار والتواصل مع جميع الاطراف. مثلاً، اذا عملنا على انشاء مشروع استثماري في احدي هذه القرى نكون قد انعشنا المناطق الفقيرة والمهمشة، لأن العامل المادي مهم جداً هنا كمساعد على تنفيذ الحلول الذي لولاه لا يتحقق اي مشروع استثماري في اي بلد كان. مثلاً، في الفترة الاخيرة قمت زرت منطقة بعلبك - الهرمل لدراسة الوضع الميداني، فوجدت ان المشكلة الاساس هي النقص في مجال الطبابة. اذا توافر التمويل لانشاء مستشفى في منطقة بعلبك - الهرمل نكون قد ساهمنا في التخفيف من المعاناة بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة.

■ كما هو ملاحظ لم يعد دور الأمن العام امناً فقط، بل بات انسانياً واجتماعياً وثقافياً ايضاً. ما الذي جعل هذا الدور يتبدل؟

□ لدى المدير العام للأمن العام نظرة تطويرية. اذا عدنا الى ما ينص عليه المرسوم الاشتراعي رقم 36 الصادر عام 1959 نجد الاتي: للأمن العام دور اقتصادي واجتماعي وسياسي، من مهماته جمع المعلومات لصالح الحكومة.

■ ما الهدف من شراكة المجتمع المدني، هل هو تطبيق مقولة "كل مواطن خفير"؟

□ طبعاً، هذه السياسة متبعة في كل دول العالم، اتبعناها في المديرية العامة للأمن العام بعدما تلمسنا مفاعيلها الايجابية كتجربة خاضتها، في بادئ الامر، قوات الامم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، كونها اول قوة عسكرية في لبنان تقدم على تعاون مع المجتمع المدني بهدف التقرب من افراده. بدأ ذلك بعد تسلم القوات الدولية كقوات فصل مهماتها، فكان السعي الى وضع برامج ائمانية وتثقيفية للتقرب من هذه المجتمعات، وخلق حالة من الوثام مع ابناء القرى المنتشرة فيها. ترجم ذلك باقامة نشاطات مشتركة بينهم وبين المدنيين باعتبار هذه الخطوة السبيل الاقوى والافضل والاسرع للتقرب من هذه المجتمعات. ضمن هذا الاطار كان الجيش اللبناني ولا يزال القوة العسكرية الاقرب الى قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، اي حماية الحدود، فسعى الى خوض التجربة نفسها بعد معينته نتائجها الايجابية على الارض. لا ننسى ان المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم كان رئيساً لفرع المخبرات في الجنوب، يحمل في ذاته خلفية الجيش اللبناني، يتلقف كل فكرة جديدة ليطورها ويجسدها. انطلاقاً من هذه الرؤية انشأ شعبة التعاون العسكري المدني السنة الماضية. مع الوقت توسعت الفكرة بفضل ما اسفرت من نتائج ايجابية على الارض.

■ من الخطط التي وضعتها الشعبة اطلاق الشرطة المجتمعية في البلدات والقرى. هل لهذا السبب تسعون الى شراكة المجتمع المدني؟

□ احدي مواد قانون العقوبات تنص على ما يلي: كل شخص لا يبلغ عن جريمة كان شاهداً عليها يعرض نفسه للمساءلة الجزائية، وربما



ذكرتها بدأنا اواخر العام الماضي نشاطاً ثقافياً ذا طابع تربوي في الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST)، شاركت فيه اربعة فرق مدرسية اختارتها الجامعة هو كناية عن مباراة حول تطور جواز السفر اللبناني باعتماد التلامذة اساليب عدة، كالكتابة والرسم او اعداد فيلم وثائقي قصير يختصر مراحل هذا التطور. اضافة الى نشاط اخر، ثقافي تربوي، اقيم في الجامعة نفسها، تمثل في اقامة مباراة في اللغة العربية شارك فيها مدنيون وعناصر من الأمن العام. في الاطار نفسه، سنقوم بزيارات الى المدارس والجامعات لتعريف التلامذة والطلاب والشباب على عمل الأمن العام ومهامه وصلاحياته، بهدف تعزيز اواصر الالفة والتعاون بين المواطن المدني ورجل الأمن اللذين ينتميان الى البيئة الاجتماعية نفسها. ما يهمننا تركيز العمل على جيل الشباب الذين يشكلون ركيزة بناء الدولة والحفاظ على الوطن. على صعيد آخر سيكون لدى الشعبة مشاريع بيئية ايضاً.



رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في الأمن العام الرائد انطوان خوري.

للحكم عليه بالسجن لانه اغفل عن ابلاغ السلطات الامنية المختصة وقوع جريمة امام عينيه. السكوت عن الجريمة جريمة ثانية، ما يعني ان هذا الشخص يفتقر الى الوعي والحس الامنيين. نحن اليوم، في الشعبة لا نتبع فقط مقولة العسكري اللبناني هو عيون الناس واذا انهم، بل على تلميذ المدرسة والطالب الجامعي وكل مواطن ان يكونوا هذه العيون وهذه الاذان، لتبليغ القوى الامنية عن خطر ما يهدد امن البلد وامنهم، فالكل مسؤول. من جهتنا، من خلال عملنا في الشعبة، نريد التعاون مع المواطن كي نعزز لديه فكرة المواطنة الصالحة، المبنية على تحمل المسؤوليات ومن بينها المسؤولية الامنية المجتمعية التي تتمثل في تبليغ عناصر الأمن العام عن اي خطر محتمل، ان كان جريمة او عملاً ارهابياً او ما شابه، بهدف درء الاخطار عنهم وعن الوطن.

بهذه الخطوة سيصبح كل مواطن شريكاً للأمن العام في الاستقرار والسلم الاهلي. باطلاق الشرطة المجتمعية في القرى والبلدات نريد القول للمواطن: وطني هو وطنك وامننا واحد وهمومنا مشتركة. تطبيق مقولة كل مواطن خفير تعني ان يكون كل مواطن شريكاً ومسؤولاً في الحفاظ على ارضه ووطنه.

■ هل ستركز عمل شعبة التعاون العسكري

”
لواء ابراهيم يتلف
كل فكرة جديدة ليطورها
ويجسدها

”
المدني على المناطق النائية من دون غيرها من المناطق؟

□ هذا صحيح، لان معظم مجتمعات هذه المناطق فقيرة في حاجة الى المساعدة من كل النواحي التي تحفظ الاستقرار المجتمعي وتعزيز العلاقات بين ابناء هذه القرى وتنميتها وتطويرها. المجتمع السليم مجتمع الاستقرار والامان.

■ من ضمن خططكم انشاء مشاريع ائمانية واجتماعية، في اي قطاعات بالتحديد؟

□ في كل القطاعات تقريبا وليس فقط في مشاريع ائمانية واجتماعية. بل رياضية ايضاً، خصوصاً بعد النجاح الذي احرزناه في سباق "بوما هنيبعل" (سباق الحواجز والموانع والحوال) الذي اقمناه في مناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال. الى جانب المشاريع التي

■ كم يبلغ عدد عناصر الشعبة؟

□ اربعة عناصر في الوقت الحاضر، صحيح ان العدد ما زال قليلاً لكننا نعمل على تدريبهم بحرفية عبر الدورات التدريبية. كلما اتسع عملنا سيزداد عدد عناصر هذه الشعبة. ساتوقف، هنا، عند بدايات تأسيس شعبة التعاون العسكري المدني في الجيش اللبناني التي انطلقت بستة عسكريين، وقد اصبحت تضم في الوقت الحاضر 6 ضباط و80 عسكرياً وبات اسمها مديرية التعاون العسكري المدني. نحن في المديرية العامة للأمن العام قادرون على التوسع في مشاريعنا وعلى زيادة عدد عناصرنا ليس بالتسمية فقط.

■ ماذا اكتسبتم من التعاون مع خبراء امنيين غربيين في الدورات التدريبية التي اقيمت اخيراً؟

□ اكتسبنا منهم الصبر والمثابرة على ايجاد الحلول لمشكلات تحدث في بلد مثل لبنان، يحتاج وضعه الى التحلي بطول البال. كل دول العالم لا تحل مشكلاتها بكبسة زر، فكيف اذا كانت هذه المشكلات متجذرة في مجتمع مثل مجتمعنا؟ مشوارنا طويل خطونا فيه الخطوة الاولى من خطوة الالف ميل.